



القرصنة البحرية

ازدادت وتيرة عمليات القرصنة البحرية واتسعت رقعتها الجغرافية خلال العامين 2008 و2009. ويشنّ القراصنة غالبية اعتداءاتهم في خليج عدن وحوض الصومال، ولكنهم ينشطون أيضا في منطقة الكاريبي وبحر الصين الجنوبي وخليج غينيا وجنوب المحيط الهادىء.

وتتشكّل أعمال القرصنة البحرية خطرا على أكثر الممرات الملاحية اكتظاظا في العالم، مهددة حياة البحارة، حيث يقع المئات منهم في أيدي القراصنة كل عام. وتدفع شركات النقل البحري فديات بملايين الدولارات الأميركية، في حين تنفق السلطات البحرية مبالغ تفوق هذه المبالغ للإبقاء على أسطول السفن الحربية الدولي الذي يسعى إلى حماية حركة الشحن البحري. والتحدي كبير، فالقرصنة البحرية تطال مساحات شاسعة من البحار، منها أكثر من مليوني كيلومتر مكعب قبالة السواحل الإفريقية الشمالية وحدها.

ولم يحاكم إلا عدد قليل من القراصنة مع أن اعتداءاتهم أصبحت أكثر تواترا. ويعمل الإنتربول مع قوات الشرطة والقوات العسكرية في البلدان الأعضاء ومع منظمات دولية وإقليمية أخرى كالأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية واليوروبول على ما يلي:

- تحسين كيفية جمع الأدلة والمعلومات الاستخباراتية الخاصة بعمليات القرصنة البحرية وحفظها وتحليلها وتعميمها؛
- تطوير قدرات أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية المعنية بالتحقيق في هذه العمليات والقدرة على ملاحقة مرتكبيها على المستوى الإقليمي.

تحسين عملية جمع الأدلة

هناك صعوبات فريدة من نوعها تحول دون جمع الأدلة في البحار. فالقوات البحرية الدولية هي التي غالبا ما تضطلع بدور أول المحققين في مسرح الجريمة. ولكن أساليب العمل التي تنتهجها هذه القوات وقدراتها على جمع الأدلة وحفظها ليست موحدة ولا تتماشى في كثير من الأحيان مع أفضل الممارسات المتبعة في مجال التحقيق في هذا النوع من الإجرام.

ويعمل الإنتربول مع القوات البحرية في مختلف أنحاء العالم لتقديم الإرشادات والتدريب والمعدات عند اللزوم، لكي تحسن نوعا وكما المعلومات التي يرسلها إلى أجهزة إنفاذ القانون عن أعمال القرصنة البحرية، فيشتد بذلك احتمال التمكن من مقاضاة مرتكبيها في المستقبل.

تسهيل عملية تبادل المعلومات وتشجيعها

قد تقع عدة دول في آن معا ضحية لعملية قرصنة بحرية واحدة. فطواقم السفن التجارية غالبا ما تكون متعددة الجنسيات، وقد تكون هذه السفن حاملة لأعلام بلدان مختلفة وتملكها أو تشغلها بلدان أخرى. وقد يكون القراصنة من رعايا دول معينة والقوات البحرية التي تعتقلهم تابعة لدولة أخرى، وقد تعرب دولة مختلفة عن استعدادها التحقيق في هذه الاعتداءات ومقاضاة هؤلاء القراصنة، وهذا يدل على الأهمية الحيوية التي تكتسيها عملية تبادل المعلومات بين القوات العسكرية والهيئات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون.



ويعمل الإنتربول مع موظفي إنفاذ القانون في جميع بلدانه الأعضاء، ومع اليوروبول، وقوات البحرية الدولية التي تتولى مكافحة أعمال القرصنة البحرية، لاستحداث قواعد بيانات يسهل الوصول إليها وملئها بالمعلومات للمساعدة في تحليل الوسائل التي يستخدمها القراصنة وفي اعتقالهم ومحاكمتهم.

كما تلعب منظومة الإنتربول العالمية المأمونة للاتصالات الشرطة المعروفة بـ I-24/7 وعمليات إصدار النشرات والتعاميم الدولية دورا رئيسيا في إلقاء القبض على الأشخاص الذين يشتبه بضلوعهم في أعمال قرصنة.

بناء القدرات في مجال التحقيقات على المستوى الإقليمي

تجرى غالبية المحاكمات المتعلقة بقضايا القرصنة البحرية في البلدان الإفريقية أو الآسيوية. ويركز المجتمع الدولي حاليا جهوده على تعزيز قدرات الأجهزة القضائية في هذه البلدان على إجراء هذه المحاكمات. غير أن هناك حاجة واضحة إلى بناء قدرات وحدات التحقيق في الشرطة قبل إجراء المحاكمات. ووضع الإنتربول القوي يسمح له بتوفير التدريب المتخصص والمعدات اللازمة، وهو يعمل حاليا مع شركاء له للقيام بذلك.

تبادل الأفكار حول كيفية مكافحة أعمال القرصنة البحرية

إن الإنتربول، بوصفه أكبر منظمة شرطة دولية في العالم، يحتل مكانة تخوّله تنظيم الاجتماعات لتبادل الأفكار حول مسألة التحقيق في أعمال القرصنة البحرية لإقامة علاقات بين المشاركين فيها. في ما يلي اجتماعين دوليين نظمهما الإنتربول:

- في أيلول/سبتمبر 2009 - اجتماع لفريق عمل دام يومين، تناول أعمال القرصنة البحرية حضره 30 ممثلا عن أجهزة الشرطة والقضاء في البلدان الأعضاء إلى جانب ممثلين عن منظمات وقوات بحرية دولية.
- في كانون الثاني/يناير 2010 - مؤتمر عالمي دام يومين حول الجوانب المالية لأعمال القرصنة البحرية، وضم حوالي 100 محقق وخبير ومتخصص في صنع السياسات من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقد صدر عن المؤتمر قرار بتشكيل فريق عمل خاص يعنى بتنسيق جميع الجهود التي يبذلها الإنتربول على المستوى الدولي للرد على الخطر الذي تشكله أعمال القرصنة البحرية بمختلف أشكالها، وإتباع العمليات العسكرية المنفذة لمنع أعمال القرصنة البحرية بإجراءات تكفل ملاحقة مرتكبيها قانونيا.

